إلى الفاعل افتقار الأثر لما لا يمكن انفكاكها عنه لوجوب حدوثها وافتقارها
إلى المولى الكريم جل وعلا ابتداء ودواما أن بالجزء الأول من معنى القيام بالنفس
وبالجزء الثاني جل وعز الصفات فليس من جنسها وبالجزء الثاني تبارك وتعالى سائر الحوادث
بأنه تبارك ولا نسبة له منها ولا يشاركها في أجناسها ولا فصولها ولا خواصها فكون
لنا في أصل العقيدة أي ذاتا موصوفا بالصفات غنيا عن المحل هو تفسير
للجزء الأول من القيام بالنفس وهو الذي تضمنه كونه تعالى صفة وزيادة ثبتنا
الوصف بغنيا عن المحل بعد قولنا موصوف بالصفات للتنبيه والإبطال ذات
موصوفة بالصفات بمعنى غنية عن المحل أي عن ذات تقوم بها وقولنا والفاعل
هو تفسير للجزء الثاني من القيام بالنفس وهو الذي تضمنه كونه تعالى
تنبيه [illegible] الذوات أما برهان الجزء الأول وهو أنه ذات لا صفة فبما
أشرنا إليه في أصل العقيدة وهو أنه جل وعلا لو كان صفة لزم أن لا يتصف بالصفات
الوجودية ونعني صفات المعاني التي هي القدرة والإرادة والعلم والحياة إلى
آخرها ولا بلوازمها التي هي الصفات المعنوية ونفي كونه تعالى قادرا ومريدا
وعالما وحيا إلى آخرها والدليل القطعي قد أعلم وجوب اتصافه تعالى بها
فليس بصفة لأن الصفة لو قبلت أن تتصف بالصفات الوجودية لاستحال عرو كل
صفة عنها كما في الذات لأن القبول نفسي فلا يتخلف وذلك يستلزم التسلسل
ودخول ما لا نهاية له في الوجود لأنه يجب للصفة الصفة ما وجب للصفة
الأولى من الاتصاف بالصفات الوجودية وهكذا إلى ما لا نهاية له وذلك
لا يعقل ومن هنا ظهر لك استحالة قيام الصفة بالصفة وأن قبول الاتصاف بالصفات
الوجودية ولوازمها من خواص الذوات لا مشاركة بينها وبين الصفات
في ذلك وإنما خصصنا البرهان بالصفات الوجودية ولوازمها لأنها هي التي تقوم
بموصوفها ويلزم فيها دخول ما لا نهاية له في الوجود أما الصفات النفسية
والصفة النفسية فهي راجعة إلى حقيقة موصوفها ولا انسلاخ لها وأما الصفات
السلبية فلا وجود لها في الخارج فلا يلزم من تقدير تسلسلها
دخول ما لا نهاية له في الوجود ولهذا أنكر الاتصاف بها لأن النوعين

إذ الغرض أنها غير موجودة في الخارج عن الذهن
النفسية والسلبية مشترك

١٢

مشتركا بين الذوات والصفات ولهذا توصف الذات العلية وصفات
المعاني القائمة بها بالوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث
والوحدانية وأما برهان الجزء الثاني فواضح لا يحتاج إلى بيان وبالله
تعالى التوفيق ص ويجب له تعالى الوحدانية أي لا مثل له في ذاته ولا في صفة
من صفاته ولا مؤثر معه في فعل من الأفعال إذ لو كان معه مثل أو مؤثر لما
كان واجب الوجود لاحتياجه حينئذ إلى من يخصصه بما يمتاز به عما يماثله
تلك عموما أو خصوصا وذلك يستلزم الحدوث والعجز عن كل ممكن ش
لأن لا شك أن وجود المثل له يستلزم أن يكون كل واحد من المثلين جائزا
جائزا ويمتنع أن يكون كل واحد منهما في نفسه واجبا وبرهان ذلك أن
المثلين لما استحال أن يكون أحدهما عين الآخر لزم أن يمتاز أحدهما
عن الآخر بتمييز لا يمكن أن يكون بالذاتيات الواجبات لوجوب اشتراك
المثلين في جميعها فتعين أن يكون بعرضي جائز اختص به أحدهما
عن الآخر مع جواز أن يكون صاحبه اختص بما اختص به أحد المثلين من
الجائزات فإنه يجوز أن يتصف به مماثله وكل جائز وجوده لا يكون
إلا حادثا فتعين أن يكون العرضي الذي امتاز به كل من المثلين عن الآخر حادثا
وكل من المثلين ملازم لهذا العرضي الذي يميزه عن صاحبه فتعين أن يكون
هو أيضا حادثا لأن ملازم الحادث حادث والحدوث ينافي الألوهية لما عرفت
في برهان قدم الإله وبقائه وأيضا ذلك العرضي إما أن يكون كمالا فقد فات
الآخر ثبوت الكمال نقص فيلزم أن يكون كل واحد منهما ناقصا وهو
محال وإن كان ذلك العرضي نقصا لزم أيضا اتصاف الإله بالنقص من أول
وهو ظاهر الاستحالة وأيضا تعدد الإله إما أن يكون بعدد خاص متناه
فيلزم افتقاره إلى مخصص فيكون حادثا وإما أن يكون بعدد لا نهاية له
فيلزم دخول ما لا نهاية له في الوجود وهو ظاهر الاستحالة وأيضا يلزم
أن يكون كل واحد منهما عاجزا عن كل ممكن لتساويهما في الأفكار والحدوث
لسائر الحوادث التي قد عرفت بالضرورة عجزها عن إيجاد الأجرام وأعراضها

الوجود نفسي وما بعده سلبي
السنوسية وقرائنها
قوله عموما أو خصوصا راجع لقوله في تلك ... من المعقول
الذاتيات هي الصفات النفسية والعرضي الصفة الخارجة عن حقيقة الذات

Copyright © King Saud University